

## رسائل تهدئة لعدم توسيع الحرب وأهمية انتخاب الرئيس لبنان يجيب: تأكيد الحدود والتمسك بالقرار 1701

على وقع الجولة الخامسة التي قام بها وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن على كل من السعودية ومصر وقطر واسرائيل والصفة الغربية، بدءاً من يوم الاحد في 4 شباط الماضي وصفت بانها من اجل "العمل على اطلاق ما تبقى من رهائن لدى حماس والتوصل لهدنة انسانية"، كما وصفتها وزارة الخارجية الاميركية

تواصلت الحركة الدبلوماسية في اتجاه بيروت وبلغت ذروتها قياساً بحجم زوارها من وزراء الخارجية من اوروبا وايران بوجود الموفدين الدوليين والامميين، تزامناً مع مجموعة مبادرات لفتت الى مخاطر توسع الحرب في الجنوب ايا تكن مضامينها ومصادرها.

كل ذلك جرى تزامناً مع ترقب زيارتين بالغتي الاهمية لكل من الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لوديان في زيارته السادسة الى بيروت. كذلك زيارة الموفد الرئاسي الاميركي أموس هوكشتاين الذي زار اسرائيل مطلع الشهر الماضي ولم يعد الى بيروت في زيارة كانت متوقعة منذ الاخيرة في 11 كانون الثاني الماضي كونه لم يحصل على اي جواب شاف من الافكار المطروحة في جهوده المبذولة على خط بيروت - تل ابيب لمعالجة الوضع الناشئ منذ 7 تشرين الاول الماضي في غلاف غزة والجنوب مع بدء حرب الالهة والمساندة التي اطلقها حزب الله دعماً للمقاومة الفلسطينية.

ما كان لافتاً ان تحركاً جماعياً قام به سفراء مجموعة الخماسية من اجل لبنان في زيارة تحولت يتيمة بهذا الشكل الى رئيس المجلس النيابي نبيه بري في 30 كانون الثاني الماضي بمشاركة جمعت كلا من السفراء: السعودي وليد البخاري، المصري علاء موسى، القطري سعود بن عبدالرحمن بن فيصل ثاني ال ثاني، الفرنسي هيرفيه ماغرو والاميركية ليزا جونسون، في محاولة لاطلاق دينامية دبلوماسية تحض اللبنانيين على تسريع الخطوات الدستورية المؤدية الى انتخاب رئيس للجمهورية بعد الفصل بين

هذا الاستحقاق والوضع الامني في الجنوب على انه من ترددات العدوان الاسرائيلي على غزة اسناداً للمقاومة الفلسطينية. واجمع السفراء الخمسة في موقف متجانس بانه ليس لأي منهم مرشح رئاسي، وان المهمة تقع على عاتق اللبنانيين، على ان تكون المجموعة من القوى الداعمة لأي مرشح توافقي وفق المواصفات التي حددتها الدول الخمس بعدما التقوا على ما سمي بـ"المرشح الثالث".

وفي الوقت الذي لم ينتج اللقاء اي مخرج لازمة انتخاب الرئيس وانهاء مرحلة خلو سدة الرئاسة من شاغلها انتهى اللقاء الى توصيف قدمه الرئيس بري قال فيه "انه سمع من كل السفراء ان لا فيتو على اي اسم ومن ضمنها السعودية". وبعدها كشف عن التوافق مع اعضائها بأن "انتخاب الرئيس يتطلب توافقاً" قال انهم تمنا عليه بأن "يسمي دعوته الى الحوار تشاوراً لا حواراً".

على هذه الخلفيات خرقت الساحة اللبنانية في اول ايام شباط الماضي زيارتين الاولى كانت عابرة لوزير خارجية هنغاريا بيتر سيارتو الذي جال على بعض المسؤولين مستطلعاً الاجواء، تزامناً مع زيارة لافته هي الاولى من نوعها لوزير الخارجية البريطانية ديفيد كامرون متقدماً وفداً دبلوماسياً وعسكرياً ضم كلا من نائب وزير خارجية بريطانيا لشؤون الشرق الاوسط طارق احمد ومعه نائب رئيس اركان الدفاع في الجيش البريطاني للاستراتيجية العسكرية والعمليات اللواء Charles Walker. وحمل الضيف البريطاني معه مجموعة من الاقتراحات ظللها بالتحذير من توسع



الله مطلقاً سلسلة من الافكار الهادفة الى "تقليص حجم التوتر ولو باليات مختلفة بين مشروع واخر". الا ان ما كان لافتاً بما حظيت به الافكار الفرنسية. فبعد ان وصفت بـ "المبادرة" تراجع المعنيون عن توصيفها، فتحوّلت مجرد افكار سلمها سيجورني الى المسؤولين وكلف فريقاً دبلوماسياً وعسكرياً امضى اياماً عدة في بيروت لمناقشتها وكيفية تطبيقها من مدنيين وعسكريين.

وقدمت المبادرة الفرنسية وثيقة اقترحت ثلاث خطوات ميدانية مدة كل منها 10 ايام تبدأ بابعاد "قوات الرضوان" في حزب الله عن الحدود مسافة 10 كلم، واحياء ما كرسه تفاهم نيسان 1996 بعدم التعرض للمدنيين في الجانبين ومنع نشوب صراع يهدد بالخروج عن نطاق السيطرة وفرض وقف محتمل لاطلاق النار عندما تكون الظروف ملائمة، توصلاً في نهاية المطاف الى اجراء مفاوضات حول ترسيم الحدود البرية بين لبنان واسرائيل بعد نشر ما يصل الى 15 الف جندي من الجيش.

كما اقترحت الافكار الفرنسية وقف ما سمته "الجماعات المسلحة اللبنانية" واسرائيل العمليات العسكرية ضد

لم تتوصل الجهود المبذولة الى اي خطوة واضحة تؤدي الى المنافذ من الازمات المتناسلة ورشة دبلوماسية عربية ودولية باتجاه لبنان لم تصك خواتيمها



بعضهم البعض، بما يشمل الغارات الجوية الاسرائيلية ووقف طلعات طائراتها فوق لبنان وهدم هذه الجماعات جميع المباني والمنشآت القريبة من الحدود وسحب القوات المقاتلة والقدرات العسكرية مثل الانظمة المضادة للدبابات الى مسافة 10 كلم على الاقل شمال الحدود.

ولما ارفقت المراحل المقترحة بوعود ومؤتمرات خاصة لدعم الجيش اللبناني وتمويل برامجه الخاصة بالانتشار بعد التطوع والتسلح، كان الرد اللبناني منياً على قراءتها على انها افكار اسرائيلية رفضها حزب الله وهو ما نقله المسؤولون اللبنانيون الى اصحابها، وخصوصاً ان لبنان لا يرى موجبا لترسيم الحدود الدولية بقدر الحاجة الى تأكيدها والعودة الى حدود العام 1923 ولا حاجة الى قرارات جديدة في ظل القرار 1701. وعليه وضعت جانبا ولم تعد مطروحة كما هي من دون طيها نهائياً توطئة لضم ما جاء فيها الى مجموعة من الاقتراحات الاخرى ومنها تلك البريطانية التي تحدثت عن مساعدات سريعة من لندن لتجهيز الجيش على الحدود الجنوبية على غرار مساعداتها التي ادت الى تكوين الافواج البرية على الحدود مع سوريا.